المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الشؤون الجنائية والعفو

12 أكتوبر 1992

منشور رقم 467

من وزير العدل

إلى السادة:

الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: زجر ومكافحة جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

من المؤكد أن نشاط تجار ومهربي المخدرات أخذ يعرف ببلدنا، في السنوات الأخيرة، تطورا خطيرا وتصاعدا مكثفا، بدليل ما تكشف عنه العمليات التي تأتى ضبطها، من قوة وحداثة الأساليب التي ينتهجُها ويستعملها هؤلاء الجناة الذين يُؤلفون بتواطؤ مع عناصر أجنبية، عصابات دولية إجرامية، تمتد شبكاتها في مناطق مختلفة بالمملكة، وبأروبا، حيث يتوفرون على تجهيزات ومعدات أحدثوها في مخابئ نائيةٍ، لإنتاج واستخراج مشتقات الكيف، ويستخدمون وسطاء مغامرين لتسريب شحنات المخدرات، على متن الناقلات البرية التجارية العملاقة، وإخفائها ضمن البضائع المُعدة للتصدير، أو القيام بتسليمها في عرض البحر بواسطة زوارق نفاثة، أو القيام بتسليمها في عرض البحر بواسطة زوارق نفاثة، مستعملين أحيانا الأسلحة، ووسائل البث اللاسلكي، مع إغداق المال على بعض ضعاف الضمائر للإفلات من قيود الرقابة.

ولقد كان من نتائج انتعاش عمليات التهريب المذكورة، بروز طبقة من ذوي الثراء الفاحش، التي اغتنت من تراكم هذه الأموال الملوثة، وتعمّدت غضفاء المشروعية عليها، بإبرام صفقات مشبوهة، وصارت تُبيح لنفسها سلوك كل طرق الإغراق والتأثير المادية، للوصول إلى تحقيق أغراضها وحاجاتها اللامشروعة.

ورغم استفحال هذه العمليات الإجرامية، فإنها لم تُقابل بما يُناسبها من زجر ومكافحة يكونان في مستوى التحديات التي يفرضها تجار المخدرات، حيث أن كثيرا من رؤساء هذه العصابات لا تطاله يد العدالة، وتقتصر المحاكم على وسطاء ومهربين مبتدئين، كما أن

العقوبات تتسم بالبساطة والتسامح المفرط، وتميل كثير من الأحكام إلى إثارة مناقشات قانونية متضاربة يستفيد منها الجناة، وتبقى بعض العقوبات دون تنفيذ حتى يشملها التقادم.

وإدراكا لخطورة نشاطات هؤلاء المهربين الخارجة على سُلطان القانون، والماسة بسمعة ومكانة بلدنا الذي يساهم بصورة دؤوبة في مجهودات الأمم المتحدة من أجل مكافحة وباء المخدرات.

وامتثالاً للتعليمات المولوية السامية، التي أعلنت بكل عزم، وإصرار، على ضرورة تكاثف وتنسيق جهود المصالح المعنية للقضاء على ظاهرة الاتجار في المخدرات، فإني أحثُّكم على تجنيد كل الإمكانيات والطاقات من أجل التصدي بحزم ويقظة لهؤلاء الجناة، والعمل على استعمال كل الوسائل والإجراءات التي يخولها لكم القانون، مع الحرص على تلافي كل الثغرات الواقعية والقانونية، التي قد يستغلها هؤلاء الجناة، وأطلب منكم بالخصوص، أن تسهروا شخصيا على تتبع الأبحاث التمهيدية من أجل تعميقها، ومن أجل أن تكون شمولية تؤدي إلى الكشف في الدرجة الأولى عن رؤساء العصابات ومدبّري عمليات التهريب، وأن تُقدموا التسهيلات القانونية اللازمة للضابطة القضائية في سبيل إنجاز تحرياتها على الوجه المرغوب، وألا تتردوا في المطالبة بتطبيق الحد الأقصى للعقوبات، وفي الطعن في قرارات الإفراج المؤقت، وفي تذكير الجهات المعنية بالإسراع في القبض على الجناة الفارين، ملفتاً انتباهكم إلى أهمية استعمال إجراءات وقنوات التعاون الدولي المتنوعة (إنابات قضائية – أوامر دولية بالقبض – طلب معلومات)، في سبيل الإحاطة بكل عناصر القضية التي قد تشتمل على متورطين أجانب، أو تكون عناصر الجريمة مقترفة في بلدان متفرقة.

وأطلب منكم أيضا أن تُطلعوني – بالإضافة إلى إشعاراتكم العادية عن هذه الجرائم – على منطوق الأحكام الصادرة في هذه القضايا مشفوعة بآرائكم وملاحظاتكم حول حسن سير الإجراءات التي تمت فيها.

وأؤكد على أهمية تنفيذكم لهذه التعليمات بوعي ومسؤولية، مقتنعاً بالدور الفعال الموضوع على كاهل القضاء، من أجل الضرب بقوة على يد هؤلاء المغامرين، وإحباط مناوراتهم.

وزير العدل
مصطفى بلعربي العلوي